

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

وما أوصى بعثقه على مال مؤجل فعجله وما أوصى بعثقه على مال مطلق فعجله فحكمها واحد على الظاهر ومثله الموصى بكتابته فعجلها فهؤلاء كلهم في مرتبة واحدة فيتحاصون عند الضيق وأخرت عن مبتل المرض ومدبره لأن له الرجوع فيها دونهما فيها ثم يبدأ بالمبتل والمدبر في المرض معا ثم الموصى بعثقه بعينه والمشتري له بعينه اللخمي وقال محمد يبدأ الذي في ملكه وهذا أبين لأن الملك مترقب في الذي ليس في ملكه ابن رشد ثم بعد هذا الموصى بعثقه بعينه والموصى أن يشتري فيعتق والموصى بعثقه على مال إذا عجله والموصى بكتابته إذا عجلها والموصى بعثقه إلى شهر وما أشبه لا يبدأ أحدهم على صاحبه ويتحاصون ثم يخرج من الباقي الموصى بفتح الصاد بكتابته ولم يعجلها والمعتق بالفتح بمال ولم يعجله وأعتق بالفتح إلى أجل بعد بضم العين عن نحو الشهر ولم يبلغ سنة فهؤلاء الثلاثة في مرتبة واحدة فيتحاصون إذا ضاق ثم يخرج من الباقي المعتق لسنة ويقدم على المعتق إلى أكثر منها أي السنة غ وكذا في المقدمات فإنه ذكر فيها المعتق لشهر ثم لسنة ثم لسنتين كما فعل المصنف إلا أن زيادته هنا المعتق لأجل بعيد بعد المعتق لشهر وقبل المعتق لسنة كما ترى وحمله على أقل من سنة حتى يكون مرتبة زائدة لم أره لغيره ق في النكت أن الموصى بعثقه يتحاص مع الموصى أن يعتق إلى أجل قريب كالشهر ونحوه ومع الموصى بعثقه على مال فعجله قال ثم بعد ذلك الموصى أن يعتق إلى أجل كالسنة ونحوها ثم الموصى أن ي كاتب أو يعتق على مال فلم يعجله قال ولو أوصى بعثق العبد إلى أجل بعيد تحاص هو والموصى أن ي كاتب أو يعتق على مال ويصيران في درجة متقاربة ثم قال المواق وكذا لابن رشد أن الموصى بعثقه إلى سنة مبدأ على الموصى بعثقه إلى سنتين ومن في درجته واعتمد هذا شب فقال الذي تجب به الفتوى أن العتق لسنة